الأمم المتحدة

A/ES-10/825–S/2019/649

الجمعية العامة
مجلس الأمن

Distr.: General
31 August 2019
Arabic
Original: English

الجمعية العامة
الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة
البند ٥ من جدول الأعمال
الأعمال الإسرائيلية غير القانونية في القدس الشرقية المحتلة وبقية الأرض الفلسطينية المحتلة

مجلس الأمن
السنة الرابعة والسبعون

رسائل متطابقة مؤرخة ٩ آب/أغسطس ٢٠١٩ موجهة إلى الأمين العام ورئيسة الجمعية العامة ورئيسة مجلس الأمن من المراقب الدائم لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة

في غياب أي تدابير جدية لتفعيل المساءلة عملا بقرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦) وسائر قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة التي لا حصر لها والتي تطالب إسرائيل بوقف ما تنتهجه من سياسات وتتخذه من تدابير غير قانونية في فلسطين المحتلة، بما في ذلك القدس الشرقية، وبإنهاء احتلالها الذي تجاوز نصف قرن من الزمن، ما زالت السلطة القائمة بالاحتلال تتمادى في انتهاكاتها الصارخة ونسفها المنهجي للحل القائم على وجود دولتين.

وفي رسالتنا الثالثة في غضون أسبوع، يؤسفنا إبلاغكم بأن إسرائيل ما زالت مستمرة بلا هوادة في مخططات الاستيطان والضم الشرسة في جميع أنحاء فلسطين المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وفي الواقع، وافقت الحكومة الإسرائيلية، خلال الساعات الثماني والأربعين الماضية، على بناء ما يقرب من ٣ ٠٠٠ وحدة استيطانية غير قانونية في الضفة الغربية المحتلة. ففي هذا اليوم، وفي أحدث انتهاك صارخ للقانون الدولي، طار رئيس وزراء إسرائيل نفسه بطائرة هليكوبتر لوضع حجر الأساس لبناء ٦٥٠ وحدة غير قانونية جديدة في مستوطنة ”بيت إيل“ الواقعة بالقرب من رام الله في الضفة الغربية المحتلة.

ولا سبيل لإنكار أن هذا الإصرار على مصادرة الأراضي الفلسطينية وسرقتها هو حجر الزاوية في ما تبذله إسرائيل من محاولات لتغيير التركيبة السكانية لفلسطين المحتلة وطابعها وحقائقها الجغرافية على أرض الواقع، والأنشطة الاستيطانية إنما هي الأداة الرئيسية لوضع هذا المخطط الاستعماري غير القانوني موضع التنفيذ. وإضافة إلى ذلك، وكما شهدنا هذا الأسبوع، فنظرا إلى غياب أي عواقب على ارتكاب كل هذه الأعمال، من الواضح أن الحكومة الإسرائيلية اكتسبت مزيدا من الجرأة على مواصلة بل تكثيف استيلائها على الأراضي واقتراف الجرائم ضد الشعب الفلسطيني.

200819 160819 19-13843 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

ومن الواضح أنه مع كل إعلان عن بناء مستوطنة إسرائيلية أخرى، فإن الحكومة الإسرائيلية تكشف عن نواياها الحقيقية وغير المشروعة التي تتمثل في ضم واستعمار المزيد من الأراضي الفلسطينية والاستمرار في احتلالها الأجنبي الذي دام أكثر من نصف قرن. وما زال توافق الآراء العالمي يقف وراء دعم الحل القائم على وجود دولتين استنادا إلى خطوط عام ١٩٦٧ باعتباره الحل الناجع الوحيد والأساس لإقامة السلام العادل والشامل. ومع ذلك، فمن الواضح أن هذا يتوقف على الوقف الكامل والفوري لجميع هذه الأنشطة الاستيطانية غير القانونية وعكس مسارها. وإن ما يصدر عن إسرائيل من تصريحات وقرارات وإجراءات استفزازية وتحريضية إنما يتعارض كليا مع هذا التوافق العالمي في الآراء، ويشكل خرقا خطيرا للقانون الدولي وانتهاكا صارخا لقرارات الأمم المتحدة ذات الصلة واستهانة فاضحة بالمجتمع الدولي.

ولا بد من إدانة هذه الأفعال والاستفزازات وأعمال التحريض الإسرائيلية غير القانونية إدانة قوية والتأكيد الوضح على المطالبة بالوقف الكامل والفوري للأنشطة الاستيطانية وجميع الانتهاكات الأخرى في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية.

ويجب على المجتمع الدولي، ولا سيما مجلس الأمن، أن يطالب على وجه الاستعجال بامتثال إسرائيل للقانون الدولي، بما في ذلك القانون الإنساني وقانون حقوق الإنسان، ولجميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، بما فيها قرار مجلس الأمن ٢٣٣٤ (٢٠١٦)، وأن يكون مستعدا للعمل على محاسبتها في حال استمرار عدم الامتثال. ولقد آن الأوان لوقف التعامل مع إسرائيل باعتبارها دولة فوق القانون. فليس هناك بلد فوق القانون، بما في ذلك إسرائيل.

وتأتي هذه الرسالة عطفا على الرسائل السابقة البالغ عددها ٦٧٢ رسالة، التي وجهناها بشأن الأزمة المستمرة في الأرض الفلسطينية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية، التي هي أرض دولة فلسطين. وتشكل تلك الرسائل، المؤرخة من ٢٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠ (A/55/432-S/2000/921) إلى ٨ آب/أغسطس ٢٠١٩ (A/ES-10/824-S/2019/644)، سجلا أساسيا للجرائم التي ترتكبها إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، بحق الشعب الفلسطيني منذ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٠. ويجب أن تُحاسَب إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، على جميع جرائم الحرب هذه وعلى أعمال إرهاب الدولة والانتهاكات المنهجية لحقوق الإنسان التي تُرتكب بحق الشعب الفلسطيني، ويجب تقديم الجناة إلى العدالة.

وأرجو ممتناً تعميم هذه الرسالة باعتبارها وثيقة من وثائق الدورة الاستثنائية الطارئة العاشرة للجمعية العامة، في إطار البند ٥ من جدول الأعمال، ومن وثائق مجلس الأمن.

(توقيع) رياض **منصور**
السفير
المراقب الدائم
لدولة فلسطين لدى الأمم المتحدة